«ملتقى الكويت الخيري» احتفلت بأعضائها السابقين وشركائها الإستراتيجيين

6

تسلم إخطارا من مجلس القضاء بحكم سجن الحريش والطبطبائي

الغانم : بعد إدانة من زوروا شهاداتهم لابد من كشف أسمائهم للعامة

ربيع سكر

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الاتحاد البرلماني العربي اشاد بصاحب السمو أمير البلاد وموقف الكويت في مجلس الامن تجاه فلسطين.

من ناحية أخرى أعلن الغانم استلامه إخطارا من رئيس المجلس الأعلى للقضاء بخصوص الأحكام الصادرة بقضية (مجلس الأمة) على النائبين الدكتور وليد الطبطبائي والدكتور جمعان الحربش مؤكدا أن المجلس سيتخذ جميع الإجراءات القانونية والدستورية اللازمة.

وقال الغانم في تصريح للصحفيين في مجلس الأمة إن المجلس سيناقش تقريرا ستحيله لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بشأن الأحكام الصادرة على النائبين في أول جلسة عادية له بدور الانعقاد المقبل.

وأضاف أنه يجب على اللجنة (التشريعية) البرلمانية بناء على ذلك أن تنتهي من تقريرها قبل بداية دور الانعقاد المقبل.

وأوضح «انه ليس هناك دورة طارئة لمجلس الأمة أو أي شيء من هذا القبيل» وبالتالي فإن تقرير اللجنة البرلمانية يجب أن يحال إلى المجلس قبل دور الانعقاد المقبل وسيدرج في أول جلسة عادية مقبلة.

من جانب آخر قال الغانم : باسمي وبالنيابة عن الغالبية الساحقة لأعضاء مجلس الامة اشكر وأشد على يد وزير التربية ووزير التعليم العالي د. حامد العازمي والمعنيين بوزارة التعليم العالي على ما يقومون به تجاه كشف ملف الشهادات المزورة

وتابع الغانم : ملف الشهادات المزورة في غاية الخطورة ولا يمكن ان نتخيل ان مزور يعلم ابنائنا او من يعمل في وظائف هامة وهو صاحب شهادة مزورة ويجب على الوزير العازمي والمعنيين الاستمرار في كشف هذا الملف وعدم الرضوخ لأي ضغوطات فهذا الملف أزعج كثيرين.

وقال الغانم : سيظل مجلس الامة متابعا لقضية الشهادات المزورة حتى تنتهي وبعد إدانة من زوروا شهاداتهم يجب أن تكشف أسمائهم للعامة.

الغانم يصرح للصحافيين (تصوير: محمد صابر)

متابعة حثيثة من السلطة التشريعية لضمان عدم التهاون

الحريص يشيد بالخطوات الإصلاحية التي اتخذها وزير التربية

مبارك الحريص

أثنى النائب مبارك الحريص على الخطوات الإصلاحية التي أتخذها وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي والتي أثمرت مؤخرا عن كشف ملف الشهادات العلمية المزورة ،داعياً اياه للاستمرار بفتح التحقيق بهذا الملف للعودة لسنوات سابقة لعهد تولية للمنصب الوزاري .

وقال الحريص في تصريح صحفي يوم أمس نشيد ونثمن الإجراءات التي اتخذها ودير التربية والتي كشفت مبدئيا عن تزوير 40 شهادة علمية ونطالبه بعدم اغلاق هذا الملف لمراجعة كافة الشهادات العلمية التي تم معادلتها في وزارة التعليم العالي ،لافتا الى وزير التربية وزير التعليم العالي الأسبق الدكتور بدر العيسى سبق وأن أشار في تصريح خطير الى أن شبهة تزوير الشهادات او عدم اعتمادها طال القطاع القائم على العملية التعليمية في البلاد. وأكد الحريص على ان هذا الملف لن يقف عند ما تم الكشف عنه وسيكون هناك متابعة حثيثة من قبل أعضاء السلطة التشريعية لضمان أغلاقه بشكل تام دون التهاون او المجاملة في هذه الظاهرة المخالفة للشرع والقانون والأمانة والتي على أثرها أسندت الأمور لغير أهلها وحصل الغير مستحق على ماليس له وحرم غيره المستحق من وظيفة او منصب او علاوة او تساوى مع من جد وأجتهد ودرس وتكبد عناء الغربه والتحصيل العلمي .

قال لوزير التربية: اكشف أي واحد يتدخل لطمطمة قضية الشهادات المزورة

الدلال: لا بد من الحفاظ على المال العام في أي عملية دمج بين «بيتك» و«الأهلي المتحد»

ربيع سكر

طالب النائب محمد الدلال بضرورة تشكيل لجنة محايدة علي مستوي الدولة حتي لا تكون هناك ضغوطات لطمطمة موضوع تزوير الشهادات.

واضاف الدلال في موتمر صحفي عقده بالمركز الاعلامي لمجلس للامة ان موضوع الشهادات المزورة هو موضوع مقيت وعلي وزير التربية ان يكشف ويعرى اي شخص يتدخل لايقافه أيا كان منصبة سواء كان نائب او وزير

واشار الدلال ان تزوير الشهادات هي ظاهره سلبيه خطيره وليست بجديده في التحايل او التجاوز في معادله هذه الشهادات سواء من داخل او خارج الكويت خاصه وان هذا الموضوع هز الشارع الكويتي وشكك بشكل كبير بمنظومة التعليم وقدرات الدولة في ان تحتاط من اصحاب الشهادات المزورة

واضاف الدلال ان هناك تخوف من ان من تمت معادله شهادته تبوء المناصب رئيسية في الدوله وبالتعليم موكده ان التزوير هي ظاهره خطيره وسلبية للغاية مشيرا الي هناك ضعف في التعاطي مع هذا الموضوع

وقال الدلال اننا لا نتكلم عن هذا الموضوع في الأشهر الاربعه الاخيره او عن موجود موظف ياخذ مبالغ مالية لمعادلة شهادات لا أساس لها انما نتكلم عن عملية تزوير مستمره منذ سنوات طويلة

وشكر الدلال وزير التربية وأركان الوزاره بالتصدي لهذا الموضوع مع وزاره الداخلية والموضوع الان يحتاج لشفافية أكبر اكثر من قبل الحكومة تجاه هذا الامر خاصه وانه من دون التعليم سينهار المجتمع وأبنائنا الدين يدرسون في مراحل مختلفة

وطالب الدلال وزير التربية والتعليم العالي ان يخرجو بمؤتمر صحفي ويبينو الحقائق في هذا التجاوز وإجراءاتهم في المستقبل خاصه وان عمليه التزوير عمليه قديمة وعليهم ان يكشفو عن الفتره الزمنية التي سيعودون لها في فتح ملفات الشهادات المزورة

واكد الدلال اننا نريد ان نعرف الاجراءات والآليات والخطوات والقرارات التي ستتخذ فيما يتعلق بالحيلولة تجاه القيام هذا الامر سواء داخل الكويت او خارجها في التعامل مع الجامعات او المؤسسات التعليمية الخارجية

وتابع الدلال ان التزوير هو امر سلبي حتي في الشرع وهو تصرف مقيت وسئ ومن الممكن حتي القطاع الخاص يكون مضروب ويجب علينا ان نكمل الموضوع ونتصدا له مطالبا الحكومة ان يكون لها موقف حازموكشف الدلال ان لجنة الإحلال والتوظيف ستجتمع عما قريب لبحث هذا الموضوع تحديدا لمعرفه إجراءات الحكومة لتوقف هذه الظاهره الخطيره

واكد الدلال انه اذا نجحنا في مواجهه هذا الفساد فاننا مستمرين مثلما كشفنا التجاوزات بهيئه الزراعه فاننا سنري اثر هذه المكافحة علي المؤشرات الدوليه والمحلية موكدا ان هذه الصحوه يجب ان تستمر وندعمها

ومن جانب اخر اكد الدلال انه ما اثير عن موضوع دمج بيت التمويل الكويتي والبنك الاهلي المتحد وهي موسسات ذات طبيعه وتوجة إسلامي تعمل وفقا لتعاملات الشريعه الاسلامية فية خير وبركة ان تم وفق الدراسات والنهج الذي يوفر الخير للمساهمين والمال العام وقال الدلال ان الدمج موجود في القانون الكويتي ويوجد تنظيم له من خلال اليات محددة ولكن نحن نحتاج عدة أمور للاطلاع علي القوانين المرتبطه بعمل البنوك واجراءات الدمج وما لها من انعكاس علي أعمالهم منها قانون البنك المركزي وقانون أسواق المال 2010 وقانون الشركات

واشار الدلال ان فكره الدمج لا يوجد فيها اي مخالفه قانونية لكن التفاصيل تهمنا في مجلس الامة خاصة وان ان هناك مساهمين رئيسين حكوميين في المؤسستين منها موسسة التامينات الاجتماعية وهيئة الاستثمار والامانه العامة للاوقاف وهيئه القصر وما يهمنا هو معرفه كيفيه ضمان المحافظة علي الاموال العامة في ان لا تؤثر سلبا عليها

وقال الدلال انني لم اتخذ اي قرارا برفض او الموافقه حتي الان علي هذا الدمج لكن لدي تساؤلات هل تم بحث هذا الموضوع من قبل الجهات الحكومية وهل اتخذو قرار بالموافقة المبدئية او هل هناك تحفظات او اعتراضات او مقترحات خاصة وان دمج البنكين سيجعلهم من اكبر البنوك الاسلامية في الإقليم وربما في العالم لما لهم من ثقل واصول وتنوع أنشطة

وتساؤل الدلال هل الأجهزه الماليه الرقابية اطلعت علي موافقات الجهات الحكومية قائلا اذا كانت الامور تسير بشكل صحيح فذلك خير وبركة لما لها من ايجابيه علي المساهمين الحكوميين والمال العام

واكد الدلال ان صغار المساهمين يجب وضع اعتبار لهم ومراعاه حقوقهم والحفاظ علي مصالحهم لافتا الي انه اذا تم الاخذ بعين الاعتبار موافقات الجهات الرقابية وأثرها الإيجابي والمال والحفاظ علي مصالح صغار المساهمين فانة لا مانع من هذا الدمج مشيرا الي ان المعلومات لم تصلنا كامله عن هذا الموضوع الذي من الممكن ان يكون حتي الان قيد الدراسة واننا لا نشكك في اي طرف خاصه وان الدمج شي موجود في القانون

محمد الدلال

فهاد يقترح إنشاء عيادة ميدانية لعمال «المطلاع»

عبدالله فهاد

أعلن النائب عبد الله فهاد أنه تقدم باقتراح برغبة لإنشاء عيادة طبية ميدانية للعمال في مشروعات إنشاء البنية التحتية لمدينة المطلاع.

ونص الاقتراح على ما يلي:لأهمية سرعة إنجاز مدينة المطلاع التي تضم أكثر من 28 ألف عائلة ولعدم وجود المستشفيات القريبة، وحفاظًا على صحة العمال الذين يقومون بإنشاء البنية التحتية لمدينة المطلاع وحفاظًا على الانتهاء من المشروع بالوقت المحدد وعدم حدوث أي تأخير.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:»إنشاء عيادة طبية ميدانية وبالتنسيق مع وزارة الصحة، للاهتمام بالعمال الذين يعملون بإنشاء البنية التحتية لمدينة المطلاع».

اقترح مراكز صيفية مصغرة في المدارس لتنظيم الأنشطة الرياضية

السويط يطالب بإزالة معسكرات الجهراء وتحويل مواقعها إلى مرافق خدمية

أعلن النائب ثامر السويط تقدمه باقتراح برغبة لإزالة المعسكرات الموجودة داخل محافظة الجهراء أو القريبة منها واستغلال مواقعها لإنشاء مرافق حكومية خدمية لسكان المحافظة. وقال السويط في اقتراحه:تعد محافظة الجهراء من أكبر المحافظات في البلاد من حيث المساحة ومن حيث عدد السكان، كما أن المحافظة شهدت خلال السنوات الأخيرة إنشاء عدد من المناطق الجديدة فيها مثل مدينتي سعد العبد الله وجابر الأحمد إضافة إلى القطعتين 3 و4 من منطقة النسيم، هذا إلى جانب قرب البدء في انشاء مدن جديدة ضمن محافظة الجهراء مثل مدينة المطلاع وجنوب سعد العبد الله. ولما كانت زيادة الكثافة السكانية السريعة قد أدت إلى ضغط كبير على المرافق الحكومية والخدمات في المحافظة ظهرت الحاجة الماسة إلى تطوير تلك المرافق وتحسينها، وإنشاء أفرع لها في مواقع مختلفة من المحافظة لتلبي احتياجات المواطنين والمقيمين في المحافظة. ورغم الزيادة العمرانية والسكانية والتطور الكبير في المحافظة إلا أن المستغرب بقاء المعسكرات التابعة لوزارة الدفاع داخل المحافظة وبالقرب منها، حتى أصبحت تلك المعسكرات تفصل ما بين المناطق السكنية في المحافظة. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إزالة المعسكرات الموجودة داخل محافظة الجهراء والقريبة منها ونقلها إلى مناطق صحراوية بعيدة عن المناطق السكنية، واستغلال مواقعها لإنشاء مرافق حكومية خدمية لسكان المحافظة.

و أعلن النائب ثامر السويط تقديمه اقتراحًا برغبة لإنشاء مراكز صيفية مصغرة في المدارس تتولى تنظيم الأنشطة الرياضية.

وقال السويط في مقترحه «إن الشباب في الأوطان والحضارات هم الثروة الحقيقة لبناء الدول والمجتمعات، ولم يسجل التاريخ تقدمًا أو تطورًا لأي دولة إلا من خلال الاهتمام بالشباب والنشء لديهم، لذلك فإن الشباب هم بوابة التطوير والتنمية والتقدم لأي دولة». وأضاف أنه إذا أردنا لهذا البلد التطور والازدهار علينا أن نتعاون جميعًا كل في موقعه من أجل الارتقاء بهذه الفئة وتنميتها وتطويرها، وعلى الجهات الحكومية من وزارات ومؤسسات وهيئات عدم ادخار أي جهد لتحقيق ذلك. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« إنشاء مراكز صيفية مصغرة في المدارس موزعة على جميع المناطق، تنظم من خلالها نشاطات رياضية مختلفة، وتفتح أبوابها للصغار والشباب إناثًا وذكورًا من سن 6 سنوات حتى 18 سنة وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والهيئة العامة للشباب».

وفتحها لجميع الشركات

المطيري يطالب الرومي بإلغاء إجراءات مناقصة الحزمة 2 من مواقف المطار

ماجد المطيري

استغرب النائب ماجد المطيري صمت وزير الأشغال والبلدية حسام الرومي، على تجاوزات إجراءات طرح الحزمة 2 من مواقف المطار والتي تضم المباني الخدمية والطرق المؤدية إلى مبنى الركاب الجديد ومواقف السيارات.

وقال المطيري، في تصريح صحفي، إن طرح المناقصة على الشركات التي تم تأهيلها عام 2014 فقط دون فتحها لبقية الشركات هو إجراء يثير علامات استفهام كبيرة.

وتساءل المطيري» لماذا لم تقم الوزارة بطرح المناقصة العامة وفقًا للضوابط العامة وأسس وإجراءات التأهيل المعدة في ابريل 2018 من قبل قطاع شؤون الرقابة في الوزارة ؟ ولماذا تصر على طرحها على شركات تأهلت في 2014 ولَم يشارك من هذه الشركات إلا عدد محدود جدًا لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة؟».

وطالب المطيري، الوزير الرومي، بالتدخل ووقف العبث في حجم أعمال يبلغ ما يقارب 250 مليون دينار من المال العام، مبينًا أن السماح لجميع الشركات بالمشاركة يعزز من التنافسية وتقديم أقل الأسعار.

وأكد أنه على الوزير الرومي، إلغاء إجراءات الوزارة بشأن الحزمة 2 من مواقف المطار محذرًا من طرح حزمة 3 المتعلقة بمواقف وممرات الطائرات بنفس الطريقة وهو يعد تجاوزًا وعبثًا خطيرًا بالمال العام.

طالب الحكومة بكشف جميع أصحاب الشهادات المزورة

عمر الطبطبائي: فتح ملف التجاوزات في «معهد الأبحاث» و«المشروعات السياحية»

شدد النائب عمر الطبطبائي على ضرورة استمرار الحكومة في كشف أصحاب الشهادات المزورة وعدم قبول أي تدخل من المتنفذين بهذا الملف لأن فيه استيلاءً على المال العام وظلمًا للكفاءات .

وطالب الطبطبائي، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، بفتح ملفات أخرى للتجاوزات في شركة المشروعات السياحية ومعهد الكويت للأبحاث بهدف إصلاح الخلل وإلا فسوف يتم مساءلة المسؤولين بمن فيهم رئيس الوزراء.

وقال الطبطبائي إن مشكلة الشهادات الوهمية كانت موجودة منذ سنوات، وتم بحث هذا الأمر بإسهاب مع الوزير السابق الفارس وكان الوزير الحالي وكيلًا ولديه إلمام كبير بالموضوع.

وأضاف أن الوزير الحالي عندما بدأ عمله طلب إمهاله وقتًا وصدق في وعده وحول بعض الشهادات المزورة على النيابة، وهذه المشكلة أحد أوجه الفساد لأن صاحب الشهادة المزورة يستولي على المال العام بالامتيازات والرواتب التي يتقاضاها، ويظلم أشخاصًا أكفاء ينتظرون في سلم الترقيات .

وأوضح الطبطبائي أن تزوير الشهادة يكون إما من المصدر وإما من المكاتب في الدول لكن الأهم هو كيفية اعتمادها من قبل التعليم العالي، ويجب على الحكومة الاستمرار في الكشف عن الشهادات المزورة وسوف نقف معها إلى آخر المشوار.

ومن جانب آخر قال الطبطبائي إن هناك قضيتين قام بفتحهما ولا يرى لهما وجود على رادار الحكومة أو أعضاء مجلس الأمة هما (المشروعات السياحية) والآخر معهد الكويت للأبحاث العلمية .

وأوضح أن شركة المشروعات السياحية التي هدفها الترفيه وجذب السياح، وهي لديها 10 مشاريع تقريبًا وأغلبها تم سحبها .

وأشار إلى أن الإدارة الحالية ورثت (خمال) الإدارات السابقة لكن تعاطيها الإعلامي غريب حيث صرح أحد المسؤولين فيها بإن الشركة لديها مشروع يجعل الكويتي يلغي السفر للخارج وهو مشروع «شاطئ الشمس» المتواضع والذي يعتبر دون الطموح قياسًا إلى حجم المشروعات السياحية.

وبين الطبطبائي أنه تقدم بـ 12 سؤالًا برلمانيًا عن (المشروعات السياحية) منذ تأسيسها وتكلفة مشروع شاطئ الشمس، وإيراداتها ومصروفاتها والعقود المبرمة مع الجهات الاستثمارية وأعضاء مجلس الإدارة خلال السنوات 2015 و2016 و2017.

وأكد أن لديه معلومات يريد التأكد منها قبل أن يتهم أحدًا من أجل إصلاح للخلل الموجود لأن شباب الكويت لديهم إمكانيات، وأن ملف (المشروعات السياحية) تم فتحه، وفي حال وجدت وجدت حاجة إلى تشريع فإن أعضاء مجلس الأمة جاهزون.

عمر الطبطبائي يصرح للصحافيين

ومن جهة أخرى قال الطبطبائي إن معهد الكويت للأبحاث العلمية وردت ملاحظات عليه في تقرير ديوان المحاسبة، مؤكدًا أن الإدارة في المعهد تحتاج إلى رقابة، لذا فإنه فتح هذا الملف أيضًا.

وقال إن المعهد تجاوز في الإنفاق بما يزيد عن 121 مليون دينار، وهناك مشاريع لم يتم إنجازها ومنها مشروع الخيران حيث سحبها المجلس الأعلى للتخطيط .

وأشار إلى أن المعهد للأسف يعطي الأولوية لتعيين الوافدين رغم أن الأولوية للكويتيين الذين تقدم عدد منهم لشغل مناصب يشغلها وافدون ولم يتم توظيفهم .

وبين الطبطبائي أن المعهد تعاقد مع وافد إيطالي لمدة سنة براتب شهري 2100 دينار في 08/03/2012 وبوظيفة باحث علمي، وتم تجديد عقده وزيادة راتبه إلى 2390 غير المزايا الأخرى العديدة .

وبين أن هذا الموظف لم يقدم مؤهله الدراسي والمستندات المعتمدة من جهات الاختصاص قبل التعاقد معه، كما أنه يحمل شهادة دكتوراه غير معتمدة من التعليم العالي ومنحوه وظيفة إشرافية هي مدير إدارة الجودة والسلامة رغم عدم استيفائه الخبرة المطلوبة .

وأضاف الطبطبائي أن هناك أيضًا شركة اعتمد المعهد لها جميع دفعات العقد المبرم معها وأفرج عن الضمان البنكي قبل أن تنهي عملها وقبل النظر في 90 تظلمًا ضدها كما أعفاها من غرامات التأخير.

وأكد الطبطبائي أن المعهد خالف القانون والقرارات واللوائح بتجاوز عدد الوافدين المعينين لديه عن العدد المسموح به، والكارثة أن الوافد يعفى من الشروط المطبقة على الموظف الكويتي .

وقال» أنا الآن أنبه وزير التربية المسؤول عن المعهد وسيتطور الأمر إن لم يتم تعديل الوضع».